المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الأمانة العامة

The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الأحد ٢٠٢٣/١/٨

العدد ٥

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الإطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- بيان بحريني أردني ٥
- الصفدي وأوغلو: اقتحام الأقصى تصعيد خطير ٦
- الصفدي يبحث مع وزير الخارجية الأميركي التبعات الخطيرة لاقتحام الأقصى المبارك ٦
- الرئيس عباس: تنسيق أردني فلسطيني للتصدي للانتهاكات الإسرائيلية ٧
- الخارجية الفلسطينية: الإجراءات الإسرائيلية الانتقامية اعتداء على الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨
- المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة تؤكد دعمها للوصاية على المقدسات في القدس ٨
- مندوبو الدول في الأمم المتحدة يدينون إسرائيل في مجلس الأمن ١٠
- اللجنة الوزارية العربية: اقتحام وزير إسرائيلي للأقصى تصعيد خطير ومدان ١٤
- قرار الجمعية العامة لإحالة الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية: تفاصيل لا بد منها ١٦
- رداً على إحالته لـــ "العدل الدولية".. الاحتلال يعاقب السلطة الفلسطينية ١٩
- إسرائيل تستشيط غضباً من حجم التنديد الدولي لغعلة "بن غفير" وتشرع بحملة لإفشال جلسة الأمن ٢٠
- خطيب المسجد الأقصى "إسماعيل نواهضة": الأقصى تاج كرامتنا وجزء من عقيدتنا ولا يقبل التقسيم ٢٢

اعتداءات

- حشد في "الأقصى" لحمايته من المتطرفين ٢٢
- الاحتلال يخطر بهدم منشآت سكنية وزراعية لعرب الجهالين في القدس ٢٣
- الاحتلال يمنع اجتماعاً للجنان أولياء الأمور في العيساوية ٢٤

تقارير

- التلاعب بالمصطلحات.. جديد إسرائيل بمعركتها ضد المقدسات ٢٤

آراء عربية

- بن غفير والحرم القدسي الشريف ٢٧

آراء عبرية مترجمة

- بن غفير قدم خدمة كبيرة للفلسطينيين ٢٨

أخبار بالانجليزية

- Jordan delivers statement at Security Council meeting on Israeli violations of Al-Haram Al-Sharif ٢٩
- Foreign Ministry: Vindictive Israeli measures are an assault on UN General Assembly ٣٠
- FM, US Secretary of State discuss consequences of storming Al-Aqsa Mosque ٣٠
- Israel to destroy 58 Palestinian schools ٣١
- Israel-Palestine Crisis: UN urges status quo in Jerusalem holy sites ٣١

شؤون سياسية

بيان بحريني أردني

المنامة – صدر في ختام اجتماعات اللجنة العليا الأردنية البحرينية المشتركة التي عقدت في المنامة، الخميس ٢٠٢٣/١/٥، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة وسمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء البيان المشترك التالي:

عُقدت الدورة الخامسة للجنة العليا الأردنيَّة – البحرينيَّة المشتركة في المنامة بتاريخ ٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٣م.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية شدد الجانبان على مركزية القضية الفلسطينية، وضرورة التوصل لحل عادل لها، يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

كما أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية المقدسات وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

كما أكد الجانبان على ضرورة احترام دور دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، بصفتها الجهة المخولة بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف الذي يشكل بكامل مساحته مكان عبادة خالص للمسلمين.

وأكّد الجانبان رفضهما المُطلق لجميع الإجراءات التي تستهدف الوجود المسيحي في القدس الشرقية المحتلة وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، بما في ذلك الأملاك والأوقاف الإسلامية والمسيحية.

الدستور ٢٠٢٣/١/٦ ص٣

***

الصفدي وأوغلو: اقتحام الأقصى تصعيد خطير

ماجدة أبو طير – أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي ووزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو، الخميس ٢٠٢٣/١/٥، محادثات هاتفية أكدا خلالها إدانتهما المطلقة لاقتحام وزير إسرائيلي المسجد الأقصى المبارك الثلاثاء الماضي.

وشدد الوزيران على أن هذا الاقتحام يمثل تصعيداً خطيراً وخرقاً للقانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وحذرا من تبعاته.

وأكد الصفدي وأوغلو على ضرورة احترام إسرائيل الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات.

وشدد الوزيران على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين وأن إدارة الأوقاف وشؤون المسجد الأقصى التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة شؤون المسجد وتنظيم الدخول إليه.

وأكد وزير الخارجية التركي أهمية دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية المقدسات وهويتها ودعم بلاده الجهود الأردنية في حماية المقدسات والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

وشدد الوزيران على ضرورة وقف كل الانحرافات الإسرائيلية اللاشرعية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم وكل الإجراءات التي تقوض حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل.

واتفق الوزيران على إدامة التنسيق والعمل المشترك للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الشريف، بما في ذلك من خلال منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية.

وبحث الوزيران خلال اتصالهما العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وعديد قضايا إقليمية ودولية ذات اهتمام مشترك.

الدستور ٢٠٢٣/١/٦ ص٢

***

الصفدي يبحث مع وزير الخارجية الأميركي التبعات الخطيرة لاقتحام الأقصى المبارك

عمّان – بترا – بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، التبعات الخطيرة لاقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي اتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

وأكد الصفدي في اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي ضرورة تكاتف الجهود للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها والحؤول دون التصعيد الحتمي الذي سيتفاقم إن استمرت خروقات إسرائيل له.

وشدد الصفدي على أن ما تحتاجه المنطقة هو جهد حقيقي لإيجاد أفق سياسي لحل الصراع على أساس حل الدولتين، وليس المزيد من الخطوات الاستفزازية التصعيدية التي تحاول فرض الأجندات المتطرفة وتهدد بتفجير دوامات جديدة من العنف.

وأكد الصفدي مركزية الدور الأميركي القيادي في جهود وقف الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وفي تكريس التهدئة ووضع العملية السلمية على مسار يقود لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وثمن الصفدي الموقف الواضح الذي أعلنته الإدارة الأميركية بضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات والوصاية الهاشمية عليها، والمؤكد على ضرورة وقف الخطوات الأحادية التي تدفع نحو التأزيم وتقوض حل الدولتين.

وشدد الوزيران أن الأردن والولايات المتحدة سيستمران في جهودهما المشتركة لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي يشكل ضرورة إقليمية ودولية على أساس حل الدولتين.

وأكد بلينكن أن بلاده تثمن دور المملكة والجهود التي يقودها جلالة الملك عبدالله الثاني لتكريس الأمن والاستقرار والسلام.

وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ٢٠٢٣/١/٦

***

الرئيس عباس: تنسيق أردني فلسطيني للتصدي للانتهاكات الاسرائيلية

بيت لحم – أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأول، عن تنسيق أردني فلسطيني للتحرك على صعيد المحافل الدولية والإقليمية؛ لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف الوضع التاريخي والقانوني في القدس ومقدساتها.

وأشار الرئيس عباس إلى وجود تنسيق مع جلالة الملك عبدالله الثاني صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وكذلك مع «المجموعات الشقيقة والصديقة» بالتحرك على صعيد المحافل الدولية والإقليمية وعلى رأسها مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات التي تستهدف الوضع التاريخي والقانوني في القدس ومقدساتها. وقال إن الشعب الفلسطيني سيواصل الثبات وحماية المقدسات المسيحية والإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة وكنيسة المهد والحرم الإبراهيمي في الخليل.

وقال الرئيس عباس، لدى مشاركته بمأدبة العشاء الميلادي، بمناسبة عيد الميلاد المجيد وفق التقويم الشرقي: «سنواجه وبكل حزم الانتهاكات الخطيرة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية الجديدة والمجموعات الاستيطانية المتطرفة، سواء على صعيد استباحة المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسحية، أو على صعيد سن القوانين العنصرية، وبرامج هذه الحكومة المنافية للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة.

ورفض عباس بشكل كامل الاعتداءات المتكررة على ممتلكات الكنائس في القدس وفي سائر الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك جبل الزيتون وباب الخليل وسلوان ومار إلياس والعبث في مقبرة الكنيسة الأسقفية الإنجيلية في القدس.

الدستور ٢٠٢٣/١/٨ ص٢

***

الخارجية الفلسطينية: الإجراءات الإسرائيلية الانتقامية اعتداء على الجمعية العامة للأمم المتحدة

قالت وزارة الخارجية والمغتربين إن ما يسمى بالإجراءات الانتقامية التي أعلنتها إسرائيل هي اعتداء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني لهيمنة إسرائيل غير القانونية على الشعب الفلسطيني. وجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية أن "الإجراءات الانتقامية للمحتل الاستعماري ضد الشعب الفلسطيني هي اعتداء مباشر على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني لهيمنة إسرائيل غير القانونية على الشعب الفلسطيني ومسؤوليات الدول".

وقالت إن هذه الإجراءات الإسرائيلية هي "إهانة لمحكمة العدل الدولية، التي هي في قمة النظام القانوني الدولي والحد الأدنى الضروري للحفاظ عليه".

وأكدت وزارة الخارجية من جديد أن على المجتمع الدولي واجب التحرك الآن لحماية حقه الأصيل في التماس مشورة ورأي محكمة العدل الدولية.

وجاء في البيان: "يجب على الدول ضمان وقف إسرائيل عقوباتها ضد الشعب الفلسطيني والخضوع للنظام الدولي القائم على القواعد أو الاستعداد لتلقي المعاملة المستحقة للدول المنبوذة".

وأضاف البيان: "لا يمكن لإسرائيل أن تتسامح مع المساءلة. إنه ينتقد اقتراحه ذاته. لقد اعتاد على التنمر في طريقه للخروج من أي معضلة والإفلات من العقاب ". وتابعت "يجب مواجهتها بتدابير دولية لا لبس فيها تقف على المبدأ وتؤكد التزام جميع الدول بالامتثال للقانون، بما في ذلك مواجهة المساءلة عند الاقتضاء". "ستواصل فلسطين سعيها إلى جميع الوسائل السلمية والسياسية والقانونية والدبلوماسية لتحقيق حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة في دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية".

وفا ٢٠٢٣/١/٧

***

المجموعة العربية لدى الامم المتحدة تؤكد دعمها للوصاية على المقدسات في القدس

نيويورك – أكدت المجموعة العربية لدى مجلس الأمن الدولي، دعمها للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية، بالإضافة إلى دور لجنة القدس وبيت مال القدس في الدفاع عن مدينه القدس ودعم صمود أهلها.

وطالبت المجموعة في بيان ألقاه سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية والاستفزازية والتصعيدية والانتهاكات، التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة في مدينة القدس الشريف واعتداءاتها الصارخة على حرمة

المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف)، من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة.

ودانت المجموعة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية اللاشرعية في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي، والمتمثلة أخيرا باقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف للحرم الشريف، الذي يشكل استفزازا صارخا لمشاعر الفلسطينيين والعرب ونحو ملياري مسلم حول العالم، وخرقا واضحا للقانون الدولي وللوضع القانوني والتاريخي القائم، وتجسيدا مرفوضا للمخطط الرامي لتقسيم الحرم الشريف مكانيا وزمانيا.

وشددت المجموعة على أهمية احترام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف؛ بما يشمل احترام مكانه الحرم القدسي الشريف بمساحته البالغة ١٤٤ دونما كمكان عبادة خالص للمسلمين، مشددة على حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينه القدس الشرقية المحتلة عاصمة دولة فلسطين.

وأكدت المجموعة العربية على حق الفلسطينيين بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وأنه ليس لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وثمنت المجموعة العربية الدول التي دانت اقتحام بن غفير الاستفزازي للمسجد الأقصى، وأكدت على مواقفها الرافضة لتغيير الوضع القانوني.

ودعت لمواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية مدينة القدس ومقدساتها والدفاع عنها في وجه محاولات الاحتلال المرفوضة لتغيير هويتها العربية الإسلامية والمسيحية والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، بما في ذلك دعم الوصاية الهاشمية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية، ودور لجنة القدس وبيت مال القدس في الدفاع عن مدينة القدس ودعم صمود أهلها.

وطالبت المجموعة العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراه لوقف كل الخطوات التصعيدية والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة، في مدينة القدس، وما صاحبها من انتهاك للمسجد الأقصى من قبل جيش الاحتلال والمجموعات المتطرفة.

وأكدت مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية جمعاء، وتمسكها بالشرعية الدولية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال وحل الصراع العربي الإسرائيلي، وتحقيق السلام العادل والشامل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الغد ٢٠٢٣/١/٧ ص٣

***

مندوبو الدول في الأمم المتحدة يدينون إسرائيل في مجلس الأمن

نيويورك – بترا – حذر *الأردن* من أن الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات بالتزامن مع الاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، تنذر بالمزيد من التصعيد وتمثل اتجاهاً خطيراً يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي العمل على وقفه فوراً.

وشدد على أن التبعات الخطيرة للإجراءات الأحادية التي تهدف لفرض حقائق جديدة على الأرض، مثل ضم الأراضي وتوسعة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانتهاك المقدسات في القدس، وهدم المنازل وطرد السكان من منازلهم، من شأنها أن تدفع المنطقة بأكملها باتجاه المزيد من التوتر والتصعيد.

جاء ذلك خلال مشاركة الأردن، أول من أمس، في الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية للوضع الراهن في القدس، بطلب أردني فلسطيني مشترك، وبدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، المندوب العربي في المجلس، وكل من فرنسا والصين ومالطا.

وألقى *المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة السفير محمود الحمود* بيان المملكة في الجلسة، الذي أكد إدانة الأردن بأشد العبارات إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف صباح يوم الثالث من الشهر الحالي تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، مشددًا على أن اقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمته خطوة استفزازية مرفوضة ومُدانة، تمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، والوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس ومقدساتها.

وأكد البيان على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، واستمرار جهود المملكة بقيادة الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية، جلالة الملك عبدالله الثاني، في حماية هذه المقدسات والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وشدد على موقف المملكة الرافض لأي إجراءات تهدف لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وعلى ضرورة احترامه من قبل إسرائيل، ووجوب العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل العام ٢٠٠٠، بما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأنّ إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه.

ودعا بيان الأردن إلى وجوب امتثال إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها التي نص عليها القانون الدولي وخاصة القانون الدولي الإنساني بشأن مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك.

وشدد على ضرورة إيجاد أفق سياسي لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وصولاً للسلام الذي يلبي الحقوق وتقبله الشعوب، وعلى أن القضية الفلسطينية

كانت وستبقى القضية العربية المركزية الأولى، وأن حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وفق القانون الدولي، والمرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام العربية، هو الخيار الاستراتيجي الذي اتفق عليه المجتمع الدولي سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل والشامل.

ورفض السفير الحمود إتهام مندوب إسرائيل للأردن بانها احتلت الضفة الغربية عام ١٩٥٠. وقال ردا على مداخلة المندوب الإسرائيلي إن الأردن أبدا لم تحتل الضفة الغربية، وما حصل عام ١٩٥٠ هو اتحاد بين ضفتي نهر الأردن لممارسة الفلسطينيين الحق في تقرير المصير وكان نصف الحكومة الأردنية من الضفة الغربية.

وأضاف أن هذا الاتهام يعتبر من الأكاذيب والتضليل يروج لها المندوب الإسرائيلي.

من جهته، اعتبر *مساعد الأمين العام للشؤون السياسية خالد الخياري* اقتحام الوزير الإسرائيلي إيتمار بن غفير إلى الحرم الشريف بالقدس المحتلة بأنها تحريضية.

وأوضح خلال الجلسة الطارئة أنه يُنظر إلى هذا الاقتحام، على أنها تحريضية بشكل خاص بالنظر إلى دعوة بن غفير السابقة لتغيير الوضع الراهن.

وأشار إلى أن العديد من دول العالم في جميع أنحاء المنطقة والمجتمع الدولي أدانوا الاقتحام باعتباره استفزازًا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من إراقة الدماء.

وقال المسؤول الأممي أمام مجلس الأمن الذي ناقش الوضع في القدس الشريف، إن الوضع في الأماكن المقدسة في القدس هش للغاية، وأي حادث أو توتر يمكن أن ينتشر ويسبب العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأماكن أخرى في المنطقة.

وطالب باسم أمين عام الأمم المتحدة، أن يحافظ الجميع على الوضع الراهن، تماشيًا مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، مشيرًا إلى أن الأمم المتحدة، ظلت خلال الأيام العديدة الماضية، على اتصال وثيق بالأطراف المعنية لتهدئة الموقف، وستستمر في هذه المشاركات في الأيام والأسابيع المقبلة.

وشدد على ضرورة تشجيع جميع الجهود المبذولة لخفض التوتر، في حين يجب رفض الاستفزازات والخطوات التحريضية والإجراءات الأحادية الجانب والتهديدات بالعنف رفضًا قاطعًا.

وقال، إن القادة من جميع الأطراف يتحملون مسؤولية خفض النيران وتهيئة الظروف للهدوء. مؤكدًا على استمرار الأمم المتحدة لمساعدة ودعم هذه الجهود.

وقال *مندوب روسيا لدى مجلس الأمن الدولي*، إن اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي بن غفير لا يمكن أن نراها بمعزل عن اقتحام، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون عام ٢٠٠٠، والتي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومقتل الآلاف، داعيًا إلى تهيئة الظروف لعودة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفق حل الدولتين.

بدوره، أكد *مندوب البرازيل لدى مجلس الأمن*، التزام بلاده بالحل الدائم للقضية الفلسطينية، لافتًا إلى أنه يجب احترام ترتيبات الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة.

بدورها، قالت *نائب المندوبة الأميركية بمجلس الأمن*، إنها تتوقع أن تتابع حكومة إسرائيل التزامها بالحفاظ على الوضع الراهن في القدس، معربة عن قلقها من أي أعمال أحادية الجانب تؤدي إلى تفاقم الوضع أو تقوّض حل الدولتين.

وأكدت دعم بلادها الحازم في الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

من جانبه، *قال مندوب الإمارات العربية المتحدة السفير محمد بو شهاب*، إننا ندين اقتحام الوزير الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك، الذي يؤدي إلى زعزعة الوضع الهش، ويبعد المنطقة عن طريق السلام الذي نسعى إليه جميعا، ويؤدي إلى تعميق الاتجاهات السلبية للصراع، كما يؤدي لمواجهة نسعى لتجنبها في الوقت الحالي، ويغذي الكراهية.

وأضاف: كما اننا ندين الاعتداء على المقبرة المسيحية في جبل صهيون، ونطالب المسؤولين الإسرائيليين هناك بمحاسبة المسؤولين عن هذه الاعتداءات، كما نطالب بتوفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى نظرا لما يحظى به من مكانة مقدسة، مشددا على ضرورة احترام دور الأردن بالوصاية على المقدسات بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، وعدم المساس بالوضع القائم.

وتابع: إن هذه الإجراءات تبعدنا عن إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي ويتعين علينا اتخاذ موقف واضح من كل ما يجري وضرورة وقف كافة الإجراءات التي تعزز الكراهية بالشرق الأوسط، لنضمن تحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال *مندوب الصين* ندين أي تدابير تغير الطابع القائم في القدس ونؤيد إقامة دولة فلسطينية على حدود ٦٧.

وأضاف، إن ما نشهده الآن ليس السبيل الأمثل لبدء العام الجديد، وأقول للمسؤولين الإسرائيليين الحكوميين الذين اقتحموا باحات المسجد الأقصى المبارك، نحن يعترينا القلق من أي تصرفات أو أي أفعال أحادية الجانب تؤدي لتصاعد التوترات، ما ينذر باشتباكات ومواجهات تمس بالوضع الديني للمقدسات.

وقال، إن التصرفات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين أدت إلى تأجيج العنف ونحن ندعو للهدوء وضبط النفس لتجنب مزيد من التصعيد، وعلى إسرائيل الابتعاد عن أي تصرفات تؤدي إلى تأجيج الوضع وكل ما ينتهك القانون الدولي، والصين تدين أي تدابير تغير الطابع القائم في القدس وكذلك كل التغيرات في الأراضي المحتلة ويجب احترام دور العبادة ودور الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية بحسب قرارات مجلس الأمن.

من جانبه قال *ممثل ألبانيا*، علينا تقديم ترياق بشكل آني لمنع انعدام الثقة وثمة نقطة رئيسة أن أي تدابير أحادية تسهم في تقوض السلام، يجب وقفها، ويجب أيضا العمل من أجل تفعيل عملية السلام

والحفاظ على الوضع الراهن في الإمكان المقدسة في القدس، وندعو إلى الامتناع عن أي إجراءات تسهم في التأثير على الوضع الراهن في المدينة المقدسة، كذلك ندعم وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس.

وقالت *مندوبة المملكة المتحدة في مجلس الأمن*، إن بلادها تدعم حل الدولتين على حدود عام ٦٧ والقدس عاصمة للدولتين لضمان السلام المستدام، وأن بلادها تقر بأهمية الحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس.

وأشارت إلى أن اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي تؤجج التوتر، والمملكة المتحدة تؤيد تأييدًا قويًا الوضع القائم التاريخي الذي يحكم الأماكن المقدسة ويحمي مرتاديها من العباد ويحمي السلام، ونقدر دور الأردن الهام كوصي على الأماكن المقدسة.

وأضافت "نحث على التعاون مع الأردن لاحترام الوضع القائم في القدس وعلى ضرورة أن تمتنع كل الأطراف عن الأفعال التي تزيد التوتر وتقوض السلام وتغير الوضع القائم، وموقفنا بشأن وضع القدس واضح ومحدد منذ وقت طويل ويجب أن يحدد وضع القدس في إطار تسوية تفاوضية بما يكفل أن تكون القدس العاصمة للدولتين ويسمح بالوصول إليها والحقوق الدينية لكل الناس وان تحترم بشكل كامل".

وعلى صعيد متصل، قال *مندوب الولايات المتحدة*، إن بلاده ملتزمة بحل الدولتين، ولكننا قلقون بشأن أي تدابير أحادية الجانب تقوض حل الدولتين.

وأضاف: كما أكد الرئيس بايدين ووزير الخارجية بلنكن ندعم الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الحرم الشريف، ونقدر الدور الخاص الذي يطلع به الأردن كوصي على الأماكن الدينية.

وبين ان الوزير بلنكن أكد وبكل وضوح ضرورة الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من خلال الخطاب أو الأفعال وأي تصرفات أحادية تخل بالوضع الراهن في القدس .

وأعرب *مندوب فرنسا*، عن قلق بلاده العميق تجاه اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي إلى المسجد الأقصى، وقال: "ينبغي أن نفعل كل ما نستطيع لمنع التصعيد الذي له عواقب وخيمة على الأرض، وفرنسا تنادي باحترام الوضع التاريخي القائم".

وأضاف، أن اقتحام الأقصى لا يخدم السلام ويجب وقف سياسة الاستيطان التي تضع إسرائيل على المحك، ونعيد التأكيد على التزامنا بحل الدولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبًا إلى جنب والقدس عاصمة للدولتين، ان الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون العيش في أمان وسلام.

من جانبه، أعرب *مندوب الإكوادور*، عن أسفه لأن بند القضية الفلسطينية ما زال قائماً على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي، منذ أن انتخبت بلاده أول مرة لشغل العضوية في المجلس عام ١٩٥٠.

وقال: "من المؤسف أننا ونحن في العام ٢٠٢٣ ما زلنا نناقش هذا البند، والمؤسف أكثر أن نبدأ العام الجديد في مناخ من التوتر وانعدام الثقة". وأكد، أن الاكوادور تطلق نداءً لوضع حد لحلقة

العنف، والتأكيد على أن الطرفين لهما الحق في سلام وكرامة، ومن الضروري استذكار التاريخ لتفادي تكرار الأعمال التي تسبب في العنف والدمار والقتل في المنطقة.

وأضاف، أن أعمال التحريض والاستفزاز ينبغي أن تتوقف وكذلك الخطاب المؤجج للمشاعر، فالسلام يجب أن يبدأ في عقول الناس وبعدها ينتقل إلى الكلمات ويصبح أفعالاً في نهاية المطاف".

وشدد على، أن بلاده تعيد التأكيد على ندائها للأطراف للالتزام بالهدوء وضبط النفس والامتناع عن أي عمل أو قرار أو إجراء أحادي الجانب، من شأنه أن يفاقم النزاع، ونادى باحترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس، وشدد على دور الأردن كضامن ووصي.

وقال: "أعمال الاستفزاز في هذه الأماكن ينبغي أن يتم تفاديها بأي شكل وأي ثمن".

وأكد أن الإكوادور تدعم محاولات السعي لتسوية سياسية دائمة وعادلة على أساس القانون الدولي وحل الدولتين، وأن استئناف المفاوضات الفعالة يتطلب إصراراً وإرادة سياسية وشجاعة ورؤية ثاقبة من القادة، ونأمل أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب، وأن يخرج بند القضية الفلسطينية من مجلس الأمن.

بدوره، عبر *مندوب اليابان* عن القلق العميق الذي يساور بلاده، حيال اقتحام وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال ايتمار بن غفير للمسجد الأقصى المبارك، نظراً للوضع المتوتر أصلا في المنطقة.

وقال: "من المهم أن تقوم كل الأطراف ذات الصلة بضبط النفس والامتناع عن أي إجراءات تؤجج المشاعر أو خطابات تثير التوترات، بما في ذلك محاولات تغيير الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس".

وعبر كذلك عن القلق من إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن إجراءات وسياسات من شأنها توسيع المستوطنات، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأضاف: "اليابان تحث إسرائيل على التوقف الفوري عن كل التدابير الأحادية التي من شأنها أن تقوض حل الدولتين". وشدد على أن الحل السلمي يمكن تحقيقه من خلال الحوار الذي يستند إلى الثقة المتبادلة، وحث الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على العودة إلى مسار الحوار، وإعادة الالتزام بشكل جدي نحو تحقيق حل الدولتين، بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير الدولية المرجعية المتفق عليها. وأكد، أن اليابان، وبصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن على مدى العامين القادمين، مستعدة لتقديم المزيد من المساهمات نحو تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

الغد ٢٠٢٣/١/٧ ص٣

***

اللجنة الوزارية العربية: اقتحام وزير إسرائيلي للأقصى تصعيد خطير ومدان

بحث رئيس اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أيمن الصفدي

خلال اتصالات مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة، التطورات الخطيرة في مدينة القدس المحتلة، إثر إقدام وزير في الحكومة الإسرائيلية على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف صباح الثلاثاء الماضي تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وتضم اللجنة دول الإمارات العربية والجزائر، والسعودية، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وأكد أعضاء اللجنة أن اقتحام الوزير الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمته هي خطوة استفزازية مُدانة بأشد العبارات وتمثل خرقاً مرفوضاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وتصعيداً خطيراً يتطلب من المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، العمل فوراً على إيقافه من خلال خطوات فعالة من شأنها إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على وقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وعدم الإقدام على أي خطوات استفزازية في القدس الشريف من شأنها المساس بمشاعر ملايين المسلمين حول العالم وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وشدد أعضاء اللجنة على أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه.

كما أكدوا حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأنه ليس لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وبينوا أهمية استمرار الجهود العربية وتضافرها لحماية المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، ودعم صمود المواطنين الفلسطينيين المقدسيين في وجه السياسات والممارسات العدوانية الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على المدينة وتغيير طابعها وهويتها العربية الأصلية، وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها وفرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف.

وأكدت اللجنة دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وشدد أعضاء اللجنة على ضرورة تفعيل الجهود الهادفة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحل الدولتين الذي يضمن تجسيد استقلال دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف جميع الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض هذا الحل.

وثمن أعضاء اللجنة مواقف الدول الشقيقة والصديقة التي عبّرت عن رفض وإدانة الاقتحام الإسرائيلي الاستفزازي والعدواني للمسجد الأقصى المبارك، والتي أكدت مواقفها الرافضة لتغيير الوضع

القانوني والتاريخي القائم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

الغد ٢٠٢٣/١/٦ ص٢

***

قرار الجمعية العامة لإحالة الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية: تفاصيل لا بد منها

عبد الحميد صيام*

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد السادسة من مساء الجمعة ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢ على مشروع قرار جاءها من اللجنة الرابعة (لجنة تصفية الاستعمار) يتضمن بندا يطلب من الجمعية أن تحيل مسألة الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية، لإصدار فتوى قانونية في مسألتين مهمتين سآتي على ذكرهما بالتفصيل. وقد صوتت ٨٧ دولة بـــ "نعم" و٢٦ دولة بـــ "لا" وامتناع ٥٣ دولة.

واعتبرت السلطة الفلسطينية ذلك إنجازا تاريخيا لها ولجهودها الحثيثة، منذ أكثر من خمس سنوات، وأن هناك تأييدا دوليا شاملا لإدانة الاحتلال وضرورة محاكمته في أعلى سلطة قضائية. ولاحظت أن عددا من رموز السلطة الذي عملوا مداخلات على الفضائيات العربية (وظهرت مرتين مع اثنين منهم) أنهم لم يقرؤوا القرار بالتفصيل، بل أغفلوا جوانب مهمة فيه. وسأحاول أن أوضح خلفية هذا القرار وأتابع مراحل التصويت عليه وأهميته.

في تقريرها الأخير للجمعية العامة بتاريخ ٢٢ أكتوبر أوصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس وإسرائيل، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في مايو ٢٠٢١ وترأسها نافي بيلاي، بضرورة أخذ رأي قانوني من محكمة العدل الدولية في مسألتين أساسيتين:

(أ) التبعات القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واحتلالها الطويل الأمد، واستيطانها وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع ومكانة مدينة القدس الشريف، ومن اعتمادها للتشريعات والإجراءات التمييزية ذات الصلة.

(ب) تأثير السياسات والممارسات الإسرائيلية المشار إليها في الفقرة (أ) على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي التبعات القانونية التي تنشأ بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة من هذا الوضع. أحيل هذا التقرير المهم إلى لجنة تصفية الاستعمار، المتخصصة في كل ما يتعلق بقضايا الاستعمار والاحتلالات وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولحق به تقرير المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، بتاريخ ٢٧ أكتوبر، الذي قالت فيه بالحرف "إن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني ولا يمكن تمييزه عن الوضع "الاستيطاني – الاستعماري، ويجب أن ينتهي كي يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقهم في تقرير المصير".

وأضافت: "لقد تمت هندسة هذا الأمر (الاحتلال) لمنع الفلسطينيين من الحصول على سيادتهم على الأرض والموارد الطبيعية وقمع الأنشطة السياسية، ومحو أي رموز ومظاهر لثقافة الفلسطينيين وهويتهم".

تمت صياغة هذه التوصيات عن طريق بعثة فلسطين ومؤيديها كمشروع قرار قدم للتصويت عليه في تلك اللجنة كإجراء ضروري قبل إرساله للاعتماد النهائي في قاعة الجمعية العامة.

وقد جرى التصويت عليه يوم ١١ نوفمبر ٢٠٢٢. وكانت نتائج التصويت: ٩٨ دولة "نعم" و١٧ "لا" و٥٢ امتناع. ومن الدول التي صوتت إيجابيا، وبشكل مستهجن، أوكرانيا. أحيل مشروع القرار إلى اللجنة الخامسة المعنية بالميزانية التي يجب أن تعتمد تكاليف أي قرار يتضمن تبعات مالية.

وحاول السفير الإسرائيلي أن يعطل تصويت اللجنة الخامسة لصالح التبعات المالية، إلا أن التصويت جاء مخيبا لآماله، حيث صوتت ١٠٥ دول مع استيعاب التبعات المالية و١٣ دولة ضد مشروع القرار، بينما صوتت ٣٧ دولة بـــ"امتناع". وقد فسر مندوب هولندا تصويت بلاده الإيجابي بقوله، ذلك إجراء متبع في كل القرارات التي تتضمن بعدا ماليا، ولا علاقة لذلك بمضمون القرار. بعد ذلك أصبح الطريق سالكا للتصويت عليه في الجمعية العامة كإجراء أخير.

من الواضح أن التصويت في الجمعية العامة مساء ٣٠ ديسمبر، اختلف عن التصويت على مشروع القرار نفسه في اللجنة الرابعة يوم ١١ نوفمبر الماضي.

لقد عرض مشروع القرار للتصويت عليه الساعة السادسة مساء، في آخر لحظة قبل أن تبدأ عطلة رأس السنة، وبالتالي من المتوقع غياب عدد كبير من الوفود. كما مورست ضغوط هائلة على العديد من الدول لتغيير تصويتها، الذي أدلت به يوم ١١ نوفمبر من "امتناع" إلى "لا" أو حتى التغيب عن التصويت.

لقد تغيرت الأرقام كثيرا هذه المرة لتكون نتيجة التصويت السلبي ٢٦ بزيادة تسعة أصوات وانخفاض التصويت المؤيد للقرار من ٩٨ إلى ٨٧ بخسارة ١١ صوتا وزيادة عدد الممتنعين بصوت واحد من ٥٢ إلى ٥٣. وتغيبت عن الجلسة ٢٦ دولة.

أما الدول التسعة التي غيرت تصويتها من "امتناع" في الجولة الأولى إلى تصويت سلبي فهي: كرواتيا، كوستاريكا، كونغو، توغو، رومانيا، بابا نيوغينيا، كينيا، ألبانيا والمملكة المتحدة.

تغيبت ٢٦ دولة عن التصويت من بينها أوكرانيا، التي صوتت مع مشروع القرار في اللجنة الرابعة، كما تغيبت من الدول التي كانت قد صوتت بالإيجاب: جزر القمر (العضو في الجامعة العربية) وأنتيغوا وباربودا، وغينيا وكازاخستان وأوزبكستان وبنين وتشاد وأوكرانيا وسورينام.

إن تصويت ٨٧ دولة فقط على مشروع القرار بتراجع ١١ صوتا يمثل ضعفا وتراجعا في الاتصال بالدول التي صوتت لصالح مشروع القرار في المرة الأولى، والتأكيد عليها لتثبيت مواقفها.

كما أن هذا العدد من الغياب غير مبرر، وما كان يمكن أن يكون بهذا الحجم لو كان التواصل مع هذه الدول مستمرا. يجب أن نعرف أن عدد الدول الأوروبية التي وقفت مع القرار سبع دول فقط هي: بلجيكا والبرتغال ومالطا ولوكسمبورغ وبولندا وسلوفينيا وإيرلندا.

كما أن عدد الدول الافريقية التي ظلت تؤيد الحق الفلسطيني تراجع كثيرا، فالغالبية الساحقة إما صوتت بـــ "امتناع" أو ضد القرار. ولم يصوت مع القرار من غير الدول العربية الافريقية إلا ١١ دولة من بينها جنوب افريقيا ونيجيريا والسنغال وموزامبيق.

أما دول أمريكا اللاتينية فالوضع أفضل قليلا، لأن عدد الدول في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر بكثير من دول افريقيا جنوب الصحراء، حيث صوتت ١٧ دولة مع القرار أهمها، المكسيك والأرجنتين وتشيلي ونيكاراغوا والسلفادور وكوبا والبيرو وكولمبيا.

إذن الغالبية الساحقة من المصوتين لصالح القرار هم من الدول العربية والإسلامية وبعض دول مجموعة عدم الانحياز، وبعض الدول ذات التوجهات اليسارية. وقد تراجع عدد من الأصدقاء الدائمين وغيروا مواقفهم مثل الهند واليونان وقبرص وغانا، فقد صوتت بـــ "امتناع"، أما ايطاليا وألمانيا فقد صوتتا ضد القرار في المرتين. فلا يصدعن رؤوسنا أحد بأن العالم يقف معنا، فمجرد أن يصوت فقط ٨٧ دولة مع القرار يعني أن ١٠٦ دول كانت في الجانب الآخر بطريقة أو بأخرى وهذا مؤشر خطير للتغيرات الدولية.

يتكون القرار من ديباجة طويلة ومهمة وتفصيلية حول الممارسات الإسرائيلية و١٩ فقرة عاملة أهمها ما جاء في الفقرة الثامنة عشرة المتعلقة بإحالة مسألة الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية، لإصدار فتوى بشأن السؤالين اللذين ذكرناهما سابقا.

أهمية الفتوى القانونية أنها ستحكم على أيديولوجية الاحتلال نفسها، لأن إسرائيل تنكر أنها تحتل أرضا، بل هذه أرضها عادوا إليها ويريدون أن يفرضوا هذه الرواية على العالم غصبا وليس إقناعا أو استنادا إلى قانون أو شرعية. فأهم ما سيصدر عن المحكمة هو وسم الاحتلال بأنه غير قانوني، وفي حالة انتهاك للقانون الدولي، ثم يطلب من أجهزة الأمم المتحدة ودول العالم أجمع أن تتعامل معه على هذا الأساس. هذا يصبح قانونا يجب الالتزام به من ناحية قانونية وأخلاقية، وكل من يتعامل مع هذا الاحتلال يكون منتهكا للقانون الدولي.

أهمية هذه الفتوى القانونية، عندما تصدر، أنها ستعطي فرصة للشعب الفلسطيني وقياداته وطلائعه والشعوب العربية أن توقف أي نوع من التعامل مع هذا الكيان المارق غير القانوني، وأن تصعد مقاومتها على مستوى العالم بدعم برنامج المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات استنادا إلى القانون الدولي.

وكذلك توسع مقاومتها على الأرض بشتى السبل لأن مقاومة كيان غير قانوني تصبح أمرا أخلاقيا يستند إلى القانون. فهل يلتقط قادة الشعب الفلسطيني الحقيقيون هذا الدرس ويعملون على أساسه من أجل هزيمة احتلال غير قانوني بختم من أعلى سلطة قضائية في العالم؟ هذا ما ننتظره فعلا لا قولا.

* محاضر في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة رتغرز بنيوجرسي.

القدس العربي ٢٠٢٣/١/٦ ص٢٢

***

رداً على إحالته لـــ "العدل الدولية.. الاحتلال يعاقب السلطة الفلسطينية

عواصم – وكالات – أعلنت الحكومة الإسرائيلية أمس تبني ٥ عقوبات ضد السلطة الفلسطينية بسبب توجهها إلى محكمة العدل الدولية الأسبوع الماضي.

وفي أول رد لها على الخطوة الإسرائيلية، أكدت الخارجية الفلسطينية أن إجراءات إسرائيل العقابية لن تثني الشعب الفلسطيني وقيادته عن مواصلة الحراك لإنهاء الاحتلال.

ووصف أحمد الديك مساعد وزير الخارجية الفلسطيني القرار بأنه "إرهاب دولة" وتعبير عن العقلية الاستعمارية العنصرية التي باتت تسيطر على الحكم في دولة الاحتلال، وفق تعبيره.

وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي – في تصريح مكتوب – "عقد مجلس الوزراء الأمني اجتماعه الأول للبت في الرد على قرار السلطة الفلسطينية بشن حرب سياسية وقانونية على دولة إسرائيل".

وأضاف المكتب "لن تقف الحكومة الحالية مكتوفة الأيدي في مواجهة هذه الحرب، وسترد حسب الضرورة".

وتابع "وافق مجلس الوزراء على عدد من الخطوات التي يتعين اتخاذها تجاه السلطة الفلسطينية بعد تحركها باتجاه محكمة العدل الدولية الأسبوع الماضي".

وأشار إلى أنه قرر أولا تحويل ما يقارب ٣٩ مليون دولار من أموال السلطة الفلسطينية إلى الإسرائيليين الذين يقولون إنهم تضرروا من عمليات نفذها فلسطينيون.

وذكر أنه قرر أيضا حسم أموال من المستحقات المالية الفلسطينية بما يعادل ما تدفعه السلطة الفلسطينية كمخصصات اجتماعية لأهالي الأسرى والشهداء الفلسطينيين.

وأضاف "ثالثا: تجميد مخططات البناء الفلسطينية في المنطقة (ج) بعد محاولات احتلال غير شرعية من قبل السلطة الفلسطينية خلافا للاتفاقيات الدولية".

وتعادل المنطقة "ج" نحو ٦٠% من أراضي الضفة الغربية، وتقع تحت المسؤولية الأمنية والمدنية الإسرائيلية الكاملة وتنتشر فيها المستوطنات الإسرائيلية.

وتابع "رابعا: حرمان الشخصيات المهمة التي تقود الحرب السياسية والقانونية ضد إسرائيل من المزايا"، في إشارة إلى تصاريح التنقل الممنوحة لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية.

وتابع "خامسا: سيتم اتخاذ إجراءات ضد المنظمات في الضفة الغربية التي تروج لنشاط عدائي، بما في ذلك العمل السياسي والقانوني ضد إسرائيل تحت ستار العمل الإنساني".

يشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت الأسبوع الماضي لصالح طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

الغد ٢٠٢٣/١/٧ ص١٣

***

إسرائيل تستشيط غضباً من حجم التنديد الدولي لفعلة بن غفير وتشرع بحملة لإفشال جلسة مجلس الأمن

أشرف الهور – غزة – طالبت وزارة الخارجية الإسرائيلية من كافة ممثلياتها بالخارج العمل بشكل عاجل بهدف إفشال النقاش المقرر في مجلس الأمن الدولي، الخاص بإدانة اقتحام وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، في الوقت الذي تنظر فيه فلسطين بأهمية بالغة لعقد الجلسة، كونها عقدت بسرعة، بما يظهر توحيد المجتمع الدولي في إدانة ورفض الاقتحام.

وذكرت قناة "i24news" أن وزارة الخارجية بعثت برسالة إلكترونية إلى كافة الممثليات في العالم، تحتوي على تعليمات لاتخاذ إجراءات بهدف إلغاء النقاش في مجلس الأمن.

ونقل عن مسؤول سياسي قوله "إن "الحديث يدور عن جهود هامة ومركزية لوزارة الخارجية حول موضوع السيادة الإسرائيلية في القدس".

وزعم أن إسرائيل ملتزمة بالوضع الراهن في المسجد الأقصى وحرية العبادة في القدس، كما زعم أيضاً أن اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى "لا يشكل انتهاكاً للوضع الراهن".

وقد توسعت الحملة الدولية المنددة باقتحام بن غفير للمسجد الأقصى، وهو أول اقتحام له للمسجد بعد توليه المسؤولية عن وزارة الأمن القومي، وهي الجهة التي تشرف على قوات الشرطة الإسرائيلية.

وقد توعد بن غفير بالاستمرار بالاقتحامات هذه، وكذلك تسهيل عمليات اقتحامات الجماعات الاستيطانية المتطرفة، والعمل على إقامة "الطقوس التلمودية" داخل الحرم القدسي.

وانضمت الولايات المتحدة إلى الإدانة الدولية لعملية الاقتحام، وقد أعربت عن "قلقها العميق" من تصعيد بن غفير للتوترات، وأعرب السفير الأمريكي في إسرائيل، توماس نيدس، عن رفض بلاده لكافة "الأعمال الاستفزازية" في القدس.

وقال توماس: "نحن نؤيد الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي، ولا نحب الأعمال الاستفزازية، ونركز بشدة على الحفاظ على الهدوء".

كما عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن معارضتها لمساعي الحكومة اليمينية في إسرائيل تعديل "قانون فك الارتباط" لشرعنة البؤرة الاستيطانية "حوميش" المقامة على أراضي مدينة جنين.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكيّة، نيد برايس، في المؤتمر الصحافي اليومي: "البؤرة الاستيطانية حوميش غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي".

وتابع: ""دعوتنا لتجنب الإجراءات الأحادية الجانب تتضمن بالتأكيد أي قرار بإقامة مستوطنة جديدة أو إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية أو البناء من أي نوع في عمق المناطق في الضفة أو بالقرب من التجمعات الفلسطينية أو على أراض فلسطينية خاصة".

يشار إلى أنه بعد اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى طلبت فلسطين والأردن عقد جلسة لمجلس الأمن، وأيدتها بذلك الإمارات والصين، لبحث الاقتحامات الإسرائيلية للأقصى، وتهديد الوضع الراهن للمسجد.

وقرر مجلس الأمن الدولي أن تعقد الجلسة حول "القضية الفلسطينية"، الخميس، حيث سيتخلل الاجتماع تقديم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وبناء السلام، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وكان الناطق باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، قال إن الأمين "يدعو كل الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من التوتر في القدس ومحيطها".

وكان السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور أكد أن هذه الجلسة في غاية الأهمية لسرعة انعقادها وتوحيد المجتمع الدولي في إدانة ورفض هذا الاقتحام من وزير متطرف، تسانده الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل لوقف الإخلال بالوضع القانوني التاريخي في المسجد الأقصى.

وفي السياق، كان وفد مكون من ٥٠ مندوباً دولياً التقى مع رئيس مجلس الأمن الدولي للشهر الجاري السفير الياباني، يشيكاني كيميهيرو، للتعبير عن إدانتهم لما قام به بن غفير، من اقتحام وتدنيس للمسجد الأقصى المبارك، والمطالبة بعقد جلسة طارئة مفتوحة، لمناقشة الانتهاك الخطير الذي أقدم عليه الوزير الإسرائيلي.

وقد رحبت وزارة الخارجية والمغتربين بردود الفعل العربية والإسلامية والدولية تجاه "الاقتحام الاستفزازي والعدواني" الذي ارتكبه الوزير المتطرف بن غفير.

وقالت: "إن تلك الردود تعبر عن إجماع دولي واضح، ليس فقط في رفض وإدانة ممارسات دولة الاحتلال في القدس، وإنما التعامل معها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية"، وأكدت أن الدبلوماسية الفلسطينية ستواصل البناء على هذا الإجماع الدولي.

وأشارت إلى أهمية عقد جلسة مجلس الأمن، وكذلك العمل لتنفيذ أي توجهات أخرى تدرسها القيادة الفلسطينية بهذا الشأن على المستويين العربي والإسلامي، وذلك بالتنسيق الكامل مع الدول

العربية، وبالأخص الأردن "بما يؤدي إلى استمرار وتصاعد حالة الرفض عربياً وإسلامياً ودولياً لأي إجراءات أخرى قد تقدم عليها حكومة نتنياهو المتطرفة".

القدس العربي ٢٠٢٣/١/٦ ص٧

***

خطيب المسجد الأقصى "إسماعيل نواهضة":
الأقصى تاج كرامتنا وجزء من عقيدتنا ولا يقبل التقسيم

ألقى الشيخ إسماعيل نواهضة خطبة الجمعة في رحاب المسجد الأقصى المبارك، يوم ٢٠٢٢/١/٦.

وخلال خطبة الجمعة أكد خطيب الشيخ إسماعيل نواهضة، أنّ المسجد الأقصى "تاج عزنا وكرامتنا وجزء من عقيدتنا الإسلامية بقرار رباني لا يقبل الشراكة ولا التقسيم".

ودعا نواهضة لشد الرحال إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه، مطالباً أهل القدس بالصبر والصمود والرباط في المسجد المبارك.

وقال خطيب الأقصى إنّ ما تعرضت له الأمة من صعوبات خلال العام المنصرم، حدثت في ظل التطبيع الغاشم مع الاحتلال.

وتعرض الأقصى لاعتداء صارخ يوم الثلاثاء الماضي، باقتحام ما يسمى بوزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف "ايتمار بن غفير" لباحات المسجد.

وقالت دائرة الأوقاف في القدس، إن نحو ٥٠ ألف مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في عام ٢٠٢٢ وهو الأعلى منذ بدء اقتحامات المستوطنين للأقصى، منذ العام ٢٠٠٣.

وأطلق المرابطون في المسجد الأقصى المبارك، نداءات لعائلات القدس وأهالي المدينة كافة بضرورة الحشد في المسجد المبارك، وتكثيف التواجد فيه لحمايته من المستوطنين.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٣/١/٦

***

اعتداءات
حشد في "الأقصى" لحمايته من المتطرفين

نادية سعد الدين – عمان – يتقاطر الفلسطينيون، للاحتشاد بالمسجد الأقصى المبارك للتصدي لاقتحامات قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين تلبية لدعوة ما يسمى "جماعات الهيكل"، المزعوم، والتي شغلت المحور الأساس لجلسة مجلس الأمن الدولي.

وعلى وقع استشهاد طفل فلسطيني بمواجهات مع الاحتلال في الضفة الغربية؛ تعقد حركة "حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى اجتماعات طارئة متواصلة لمناقشة "الرد المناسب" على اقتحامات الاحتلال المتكررة للمسجد الأقصى واستباحة حرماته.

ودعت الفصائل الفلسطينية أبناء الشعب الفلسطيني "للنفير العام" والرباط في "الأقصى" لحمايته والدفاع عنه ضد عدوان الاحتلال ومستوطنيه، وذلك عبر المشاركة الواسعة لإحياء "الفجر العظيم" في المسجد اليوم، لإحباط المخطط الإسرائيلي لتهويده والسيطرة الكاملة عليه.

تصدى الفلسطينيون، أمس، لاقتحام عشرات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى، من جهة "باب المغاربة"، وتنفيذ الجولات الاستفزازية في باحاته وتلقي الشروحات المزيفة عن "الهيكل" المزعوم، بحماية قوات الاحتلال، وفق دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة.

وأفادت "الأوقاف الإسلامية" أن المستوطنين أدوا الطقوس التلمودية المزعومة في ساحات "الأقصى"، لاسيما الجهة الشرقية منه، وسط حراسة أمنية مشددة من شرطة الاحتلال، التي واصلت، في نفس الوقت، التضييق على دخول المصلين ودققت في هوياتهم الشخصية، واحتجزت بعضها عند بواباته الخارجية.

ومن المنتظر أن يدرس جهاز الأمن الإسرائيلي المطالبات التي قدمتها ما يسمى "جماعات الهيكل"، المزعوم، للوزير الإسرائيلي المتطرف "ايتمار بن غفير"، وتستهدف المسجد الأقصى، بهدف فتح بواباته كاملة أمام الاقتحامات، وفي كل الأيام، بما في ذلك الأعياد والسبت.

وفي الأثناء؛ وعلى وقع تأكيد الأمم المتحدة أهمية الدور الأردني الخاص في القدس الشريف والمقدسات الإسلامية؛ فقد شغلت الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للحرم القدسي الشريف وتهديد الوضع الراهن للمسجد الأقصى، جلسة مجلس الأمن الدولي التي انعقدت في وقت متأخر من ليلة أمس، بناء على طلب عربي، رغم مساعي الاحتلال الدؤوبة لإفشالها، وذلك في أعقاب اقتحام المتطرف "بن غفير" للمسجد...>>.

الغد ٢٠٢٣/١/٦ ص١

***

الاحتلال يخطر بهدم منشآت سكنية وزراعية لعرب الجهالين في القدس

وزعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الخميس ٢٠٢٣/١/٥، إخطارات بهدم منشآت سكنية وزراعية في القدس.

وسلمت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس، إخطارات بهدم منشآت سكنية وزراعية في تجمعي السعيدي وأبو النوار شرق القدس.

وقالت مصادر مقدسية، إنّ بلدية الاحتلال سلمّت المواطن عيسى إبراهيم السعيدي، إخطارين بالهدم لـــ "بركس" سكني وآخر زراعي، بحجة "البناء دون ترخيص".

وسلمّت بلدية الاحتلال ثلاث عائلات من تجمع أبو النوار شرق القدس، إخطارات لهدم مساكنهم بحجة البناء دون ترخيص، وأمهلتهم أسبوعين لإخلائها.

وتعود المساكن للمواطنين: جعفر علي إبراهيم جهالين، ومحمد يوسف محمد جهالين، وسليمان إبراهيم سعد حمادين.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٣/١/٦

***

الاحتلال يمنع اجتماعاً للجان أولياء الأمور في العيساوية

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء السبت ٢٠٢٣/١/٧، اجتماعًا للجان أولياء أمور الطلاب، في ديوانية حي الأربعين ببلدة العيسوية بالقدس المحتلة.

وقال عضو اتحاد لجان أولياء الأمور محمد أبو الحمص، إنهم تفاجأوا بمخابرات وجنود الاحتلال يقتحمون الديوانية، ويخرجون جميع المشاركين بالاجتماع، ويغلقون المكان.

وأوضح أبو الحمص أنّ قوات الاحتلال أغلقت الديوانية وعلقت أمرًا على الباب من وزير الأمن الداخلي "ايتمار بن غفير" يقضي بمنع الاجتماع بدعوى أنه تحت رعاية السلطة الفلسطينية.

ولفت أبو الحمص إلى أنّ مخابرات الاحتلال سلمت عدة أشخاص شاركوا في الاجتماع استدعاءات للتحقيق خلال اقتحام المكان، عرف منهم رئيس اتحاد لجان أولياء الأمور زياد الشمالي، ومحمود فايز، والمحامي رامي صالح.

وبيّن أبو الحمص أنّ الاجتماع نظم لمناقشة أوضاع التعليم في مدارس القدس، والنقص في عدد المعلمين، رغم مرور ٤ أشهر على العام الدراسي، بالإضافة إلى نقص احتياجات أساسية بالمدارس كمواد التنظيف.

وأشار إلى أن هناك نقصًا في المعلمين في المدرسة الثانوية للبنين في العيساوية ولم تحرك بلدية الاحتلال ووزارة المعارف أي ساكن، رغم مراسلتها مرارًا من لجنة أولياء الأمور.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٣/١/٧

***

تقارير

التلاعب بالمصطلحات .. جديد إسرائيل بمعركتها ضد المقدسات

كتبت : نيفين عبد الهادي

يبدو واضحا أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تسعى بكل طاقتها وبأساليب في أغلبها سلبية وليست شرعية لتكون أكثر استبدادا وعنصرية، ليس جديدا أنها الأكثر تطرفا كما أنها الأكثر شعبية، لكن أدوات حربها لا تقف عند حدّ ولا تتأخر في خطواتها نحو مزيد من انتهاكات حقوق الإنسانية وتقويض السلام وحتى القوانين والعدالة، وفي استعراض ذلك نحتاج الكثير من الوقت والمساحات.

وفي جديد أدوات المعركة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين وضد العدالة وحتى ضد السلام، أن لجأت الى اللغة لتطوّعها كما تشاء، سعيا لصياغة أفكار احتلالية تمرر من خلالها مشاريعها وأفكارها، وصولا لتهويد المسجد الأقصى، وتهويد مدينة القدس المحتلة، حيث تسربت مؤخرا وتحديدا بعد اقتحام بن غفير للأقصى مصطلحات دخيلة إلى بعض وسائل الإعلام العالمية والعربية، تطلق على المسجد الأقصى مصطلح «مجمع الأقصى»، وتسمي اقتحامه زيارة، وفي هذه المصطلحات تغيير كامل للحقيقة ليس هذا فحسب إنما في ذلك مصطلحات خارجه عن القرآن الكريم.

مصطلحات بدأت تتسرب، تغيّر الحقائق، وتخالف الشرع، وللأسف أن بعض وسائل الاعلام العربية باتت تستخدمها، وحتى لو أخذت الأمور بحُسن نية، تبرز تساؤلات مشروعة، عن سبب ظهور هذه المصطلحات بعد اقتحام بن غفير للأقصى، وما حدث في حقيقته اقتحام وليس زيارة، مما يبعدنا عن حسن النية أو الخطأ اللغوي أو خطأ الترجمة.

وفي متابعة خاصة لـــ »الدستور» أكدت شخصيات دينية وسياسية من القدس وفلسطين أن هذه المصطلحات خارجه عن القرآن الكريم، ومنافية للشرع ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه الكريم سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى، وفي ذلك حسم بأن المسجد الأقصى شرعا هو بهذا الإسم وخلاف ذلك غير شرعي.

واعتبر متحدثو «الدستور» من فلسطين أن هذه المصطلحات غريبة ودخيلة، ولا يعترف بها الفلسطينيون والمقدسيون، سيما وأن بن غفير عندما اقتحم الأقصى لأهداف سياسية، ولم تكن زيارة مطلقا، إنما كانت اقتحاما، وعليه فإن مثل هذه المصطلحات مرفوضة وغير معترف بها، مؤكدين أنها جزء من سياسة حكومة نتياهو لتسويق الرواية الإسرائيلية بشأن المسجد الأقصى المبارك والتي لا تمت للوضع التاريخي والقانوني والديني للأقصى بصلة.

وأكدت الحكومة الفلسطينية في متابعة «الدستور» الخاصة أن الموقف الأردني والفلسطيني واحد حيال المسجد الأقصى المبارك، أساسه التمسك بالوصاية الهاشمية على المقدسات واحترامها، هذه الوصاية التي جاءت بطلب من رجال الدين والافتاء منذ مطلع القرن الماضي، وبالتالي أي معلومات او مصطلحات غير ذلك فهي مرفوضة وغير معترف بها.

كما أكدت الكنيسة الأرثوذكسية في متابعتنا الخاصة عدم اعترافها بهذه المصطلحات الغريبة، ولا يوجد سوى حقيقة واحدة يؤمنون بها أن المسجد الأقصى المبارك، هو المسجد الأقصى لا مسميات له غير هذا، وأن اقتحام الأقصى هو اقتحام وليس زيارة كما تحاول اسرائيل تغيير الحقائق بمصطلحات مرفوضة، فهي دخيلة علينا وغير صحيحة.

الشيخ عزّام الخطيب

من جانبه، قال مدير عام أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الشيخ عزام الخطيب نحن كمسلمين دستورنا هو القرآن الكريم وقد اشار الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز «سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير» صدق الله العظيم.

وأضاف الشيخ الخطيب «لذلك اي مصطلح خارج عن القرآن الكريم فهو كلام لا يعتد به ولا يلتفت اليه بل هو من الاباطيل المزورة.

المطران عطاالله حنّا

من جهته أكد رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس «بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس» المطران عطا الله حنّا أن هذه مصطلحات دخيلة وغريبة، ذلك أن الحقيقة هي ان بن غفير لم يذهب لزيارة المسجد الاقصى بل ذهب مقتحما وهناك غرض يريد تمريره من خلال هذا الاقتحام لذلك فاننا نقول الزيارة شيء والاقتحام شيء آخر. ولفت المطران حنّا الى الزيارات عندما تتم للمسجد الأقصى تتم بالتسيبق مع لجنة الاوقاف المشرفة على المسجد، وهناك مرحعية اسلامية موجودة في الأقصى هي التي يتم التنسيق معها عندما تكون زيارات لوفود أو شخصيات، لكن بن غفير لم يكن زائرا ولا ضيفا بل مقتحما بهدف تمرير رسالة معينة، مضيفا «وانا اعتقد بانه تلقى الجواب على هذه الرسالة من الفلسطينيين والأردنيين والعرب وكل الاحرار الذين يرفضون هذا التطاول وهذه الاقتحامات.

وقال المطران حنّا : نحن لا نعترف بمسمى مجمع الاقصى هذا مصطلح غريب ودخيل نحن بالنسبة لنا المصلطح الذي نتبناه هو المسجد الاقصى المبارك والذي يشمل كل الابنية وكل المصليات، وكل الأماكن سواء المغلقة او المفتوحة داخل أسوار هذا المسجد، ولا نعترف مطلقا الا بمسمى المسجد الاقصى المبارك فقط.

أحمد الرويضي

وأكد مستشار ديوان الرئاسة الفلسطينية لشؤون القدس المحامي أحمد الرويضي، أن محاولة استخدام مصطلحات جديدة من قبل حكومة نتنياهو ومحاولة تسويقها في اطار الاعلام العربي تحديدا، أو من خلال إعلام دولي يتحدث باللغة العربية محاولة لتسويق الرواية الاسرائيلية المتعلقة بالمسجد الاقصى المبارك وهي رواية غير حقيقية، مستندة لأمور مصطنعة لا يثبتها لا تاريخ ولا قانون وحتى علماء آثار اسرائيليين لم يؤكدوا ما يحاول نتياهو تسويقه.

وأضاف الرويضي ، لذلك نحن نقول بشكل واضح موقفنا الفلسطيني وهو ايضا الموقف الاردني مبني على ثلاثة محاور الاول ان المسجد الاقصى المبارك بمساحته ١٤٤ دونما هو حق خالص للمسلمين وحدهم لا يشاركهم فيه احد، وثانيا نحن نطالب بالمحافظة على الوضع التاريخي القانوني القائم بالمسجد الاقصى المبارك وليس الوضع الراهن وهو ما يريده نتياهو في استمرار الاقتحامات، فنحن نتحدث عن الوضع قبل ١٩٦٧، وبالتالي احترام الوصاية الهاشمية الأردنية على المقدسات والتي

جاءت بطلب من قِبل رجال الدين والافتاء منذ مطلع القرن الماضي، أمّا المحور الثالث من يتولى ادارة المسجد الاقصى المبارك هو الأوقاف الاسلامية الاردنية صاحبة القرار فيما يتعلق بالإدارة الدينية والإعمار والترميم وموضوع الحراسة والامن، وبالتالي نحن نرفض وجود شرطة الاحتلال على سطح المسجد الاقصى وندرك حدود هذه القوات ومهمتها لتسهيل وحماية الاقتحامات وليس لحماية المسجد الاقصى، ونحن الاحرص والاوقاف على حماية الاقصى.

وشدد الرويضي انه علينا ان نكون حريصين على استخدام المصطلحات التي تتناغم مع الحقائق التاريخية والقانونية والدينية في المسجد الأقصى المبارك، وعدم الانجرار لأي مصطلح يحاول الاحتلال تسويقه من خلال حكومة نيتناهو.

الدستور ٢٠٢٣/١/٨ ص٢

***

آراء عربية

بن غفير والحرم القدسي الشريف

د. محمد حسين المومني

ما فعله بن غفير يعيد للأذهان شارون في العام ٢٠٠٠ عندما دخل الحرم القدسي. زيارة شارون أشعلت انتفاضة، واليوم بن غفير يستحضر الأجواء لانتفاضة أخرى.

الزيارة استمرت ١٣ دقيقة عند السابعة صباحا، بقليل من المصلين المسلمين الحاضرين، وبتنسيق مع رئيس الوزراء نتنياهو والأجهزة الأمنية، التي رأتها ممكنة لا تمس الأوضاع التاريخية، وتكتسب صفة الزيارة فقط دون إجراء طقوس دينية، وهذا ركن أساس من الحفاظ على الأوضاع التاريخية، فالزيارات مسموحة تاريخيا قبل إسرائيل لكل أتباع الديانات، والخلاف مع إسرائيل الآن أنها يجب أن تكون بموافقة أوقاف القدس، وليس بقرار الشرطة الإسرائيلية، وبالطبع الزيارة لا طقوس دينية فيها. الزيارة لوزير عامل في حكومة إسرائيل معناها سيادي واضح، لذلك أثارت موجة من الاحتجاجات العربية والإسلامية.

بن غفير حقق من الزيارة أهدافا عدة، أولها، رسالة لقواعده الانتخابية المتطرفة أنني ملتزم بما انتخبتموني من أجله، وهي رسالة أيضا أن وزراء الائتلاف لهم قول وقرار في السياسة الإسرائيلية لا يتحكم بها نتنياهو وحده. لكن أخطر ما قاله بن غفير أنه يؤمن كاملا أن ما يحدث في الحرم الشريف نوع من التمييز العنصري، متسائلا لماذا يسمح للمسلمين بالصلاة هناك ولا يسمح لليهود، فالمكان أكثر الأمكنة المقدسة لليهود وليس فقط مقدس للمسلمين، وهو يريد تغيير الأوضاع التاريخية والقانونية هناك في مسعاه النهائي لبناء الهيكل الثالث، وهو ما عارضه مكتب نتنياهو بالتأكيد على الأوضاع القانونية والتاريخية الحالية من عدم إقامة الصلاة لليهود في الحرم القدسي.

كلام بن غفير خطير وفيه كم مرعب من الجهل والحمق؛ تخيل مثلا أن يقوم المسلمون الآن باقتحام كنيس بحجة أن من العنصرية أن يصلي فيه اليهود وحدهم! أو يذهب مسلمون أو يهود للصلاة بكنيسة القيامة على اعتبار أن من العنصرية أن يصلي فيها المسيحيون وحدهم! كلام ينم عن جهل، فالحرم القدسي وقف إسلامي خالص منذ آلاف السنين، تم خوض حروب ضروس حوله أشهرها بالتاريخ الحروب الصليبية،

والمسلمون أصحاب السيادة منذ ١٤٠٠ عام تقريبا، حافظوا على حرية الأديان والتوازن الديموغرافي بالقدس منذ العهدة العمرية، أوقفوا الاعتداءات المتبادلة بين المسيحيين واليهود في المدينة المقدسة منذ ذلك الزمان.

الجهل يتضح أيضا في الحديث عن هيكل سليمان، الذي بشهادة الميدان لم يتم العثور على أي من آثاره للآن في محيط الحرم القدسي أو تحته مع أن إسرائيل تنقب بكثافة، بل إننا، وبعد التجربة المريرة العام ٢٠٠٠، وإضاعة الفرصة لاتفاق تاريخي في كامب ديفيد برعاية كلنتون، بدأنا نسمع أصواتا وازنة تقول إن المسلمين أحق بأي آثار واكتشافها ورعايتها لنبي الله سليمان عليه السلام إن وجدت، فعقيدة المسلمين تملي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد منهم، لكن السيادة عليها للمسلمين كما كانت منذ ١٤٠٠ عام.

خطير ما يفعله غفير ومن هم على شاكلته، يحولون إسرائيل من مشروع سياسي أمني قبله الفلسطينيون والعرب من خلال معاهدات السلام، لمشروع ديني يهدد ويتعدى على المعتقدات والمقدسات الإسلامية. هذا عبث خطير، تحد لعقيدة المسلمين وتهديد لإسرائيل التي ستخسر دعم الغرب بسببه.

الغد ٢٠٢٣/١/٧ ص١٥

آراء عبرية مترجمة

"بن غفير" قدم خدمة كبيرة للفلسطينيين

جاكي خوري (هآرتس)

إن ظهور وزير الأمن القومي، ايتمار بن غفير، صباح أول من أمس على مدخل الحرم حصل على صدى إعلامي واسع وردود على النطاق الدولي. مع ذلك، الزيارة حتى لو استمرت لفترة زمنية محدودة جدا، إلا أنها مرت من دون أي حادثة على الأرض وبصورة سهلة من ناحية عملية. رئيس قوة يهودية، الذي كل زيارته كانت وصفة لانفجار وتصادم، دخل في هذه المرة الى باحات الحرم وهو يحمل منصب وزير الأمن القومي، بل بضع ساعات على تعيينه في الكابنت السياسي الأمني. هو تجول في باحات الحرم والتقط الصور هناك، وفي غضون ذلك استفز حماس والفلسطينيين. في الشرطة وفي محيط الوزير يمكنهم الادعاء بأن ذلك كان انتصارا تكتيكيا.

الحدث مر أيضا بهدوء رغم كل النداءات والتهديدات – سواء من السلطة الفلسطينية في رام الله أو من حماس في قطاع غزة، وحتى من رئيس المعارضة، يئير لبيد – بأن هذه الزيارة ستشعل المنطقة وستزيد سفك الدماء. صورة بن غفير، الذي تم توثيقه وهو يخرج لسانه لمعارضيه في الكنيست، يمكن أن تكون مناسبة هنا ايضا. وربما لو أن الأمر كان يتعلق به لكان سيعيد هذه اللقطة أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس وزعيم حماس في القطاع يحيى السنوار، وبالتأكيد أمام لبيد.

تفسير غياب رد الفلسطينيين في القدس لا يتعلق بالتحديد بنفس هذه العوامل. على الأرض لا يوجد للسلطة الفلسطينية، وبالتأكيد لحماس، أي بنية تحتية تنظيمية في القدس التي يمكن أن تملي جدول الاعمال العام وأن تخرج الجمهور الى الشوارع. يبدو أن هذا يمكن أن يعطي لإسرائيل أفضلية والادعاء بالسيطرة. ولكن عمليا لا توجد هنا أي أفضلية، بالعكس، لقد كانت هناك أوقات فيها التحدث مع رجال من حركة فتح في السلطة أو في القيادة الفلسطينية في شرقي القدس، هو الذي منع حدوث العنف وسفك الدماء.

السلوك في القدس في السنوات الاخيرة هو شعبي بالاساس، وهو ينمو ويتطور على الارض وغير متوقع. قضية البوابات الالكترونية على بوابات الحرم في ٢٠١٧ والاحتجاج في الشيخ جراح، وحتى احداث

عملية "حارس الاسوار" في ٢٠٢١، التي تطورت من حدوث كثيف للشباب على درج باب العامود، اثبتت أن من يحدد النغمة في شرقي القدس غير مرتبط أبدا بقيادة سياسية لفصيل معين. هذا احتجاج يمكن أن يندلع في لحظة ويجر خلفه الجمهور بدون أي انذار أو أي توجيه من غزة أو من رام الله.

بناء على ذلك فان ما مر بهدوء أول من أمس لا يعطي أي ضمانة لما ربما سيتطور في الغد أو في المستقبل القريب. احتجاج وانتفاضة في القدس حول المسجد الأقصى سيدويان ايضا في فضاء اوسع، الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الاخضر ايضا. واذا لم يكن هذا كاف، ايضا. ويكفي فحص تسلسل الردود من اجل فهم الرسالة، حكم القدس، لا سيما الحرم، ليس مثل حكم غزة وجنين. عدد القتلى في السنة الاخيرة في الضفة الغربية لم يستدع اصدار بيانات دولية بالحجم الذي كان أول من أمس. رمزية المسجد الاقصى والقدس فإن أحدا لن ينجح في التنافس. مع ذلك، إذا كان بن غفير والشرطة يرسمون علامات الانتصار فان هذه الزيارة، بأثر رجعي، خدمت بشكل كبير جدا الدعاية الفلسطينية، حتى لو لم تسجل أي حادثة عنف واحدة. في القيادة الفلسطينية كان يمكنهم فقط الحلم بعقد مجلس الامن خلال اسبوع من اداء حكومة نتنياهو لليمين، والحصول على الدعم العربي والإسلامي، وحتى رد أميركي يتبنى موقفهم بشأن الوضع القائم في القدس.

هذا الموقف يتخذ بعد أقل من أسبوع من مصادقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة على مشروع القرار الفلسطيني الذي طالب برأي استشاري من محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن التداعيات القانونية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وفي شرقي القدس. في إسرائيل بالطبع يهاجمون القرار وهم يهددون بعدم التعاون، لكن في غضون أسبوع سيتعين عليهم مواجهة انعقاد مجلس الأمن وبيانات إدانة من كل العالم. بن غفير قام بزيارة الحرم ودغدغ غروره، وربما غرور بعض ناخبيه. عمليا، هو قدم خدمة مؤثرة للدعاية الفلسطينية ولمكانة الحرم في العالم العربي والإسلامي، وربما ايضا سيطالب بأحقيته في شعار "بن غفير جيد للعرب".

الغد ٢٠٢٣/١/٦ ص١٢

***

أخبار بالانجليزية

Jordan delivers statement at Security Council meeting on Israeli violations of Al-Haram Al-Sharif

Jordan on Friday participated in the emergency U.N. Security Council meeting, held to discuss Israeli violations of the status quo in Jerusalem, at a joint Jordanian-Palestinian request, and with the support of the United Arab Emirates, the Arab delegate to the Council, and France, China and Malta.

Delivering the Kingdom's statement at the meeting, Jordan's permanent representative to the United Nations, Ambassador Mahmoud Al-Hmoud, reaffirmed the Kingdom's condemnation of storming the holy Al-Aqsa Mosque / Al-Haram Al-Sharif by the Israeli Minister of National Security on Thursday, under the protection of the Israeli occupation forces, stressing that storming the holy Al-Aqsa Mosque is a provocative step that is rejected and condemned, and represents a flagrant violation of international law, and the historical and legal status quo in the city of Jerusalem and its holy sites.

The statement underlined the Hashemite Custodianship of Islamic and Christian holy sites in Jerusalem, and the Kingdom's continued efforts, led by the Custodian of Islamic and Christian holy sites, His Majesty King Abdullah II, to protect these holy sites and preserve its Arab, Islamic and Christian identity.

It underscored the Kingdom's position rejecting any measures aimed at changing the historical and legal status quo in Jerusalem and its holy sites, calling Israel to respecting for respecting it, and returning to the situation that existed before 2000, in a way that guarantees respect for the fact that the holy Al-Aqsa Mosque / Al-Haram Al-Sharif in its entirety 144 dunums is a pure place of worship for Muslims, and that the Jordan-run Jerusalem Awqaf and Aqsa Affairs Department is the only entity that authorized to manage its affairs and organizes entry to it.
Jordan's statement called for Israel, as the occupying power, to comply with its obligations under international law, especially international humanitarian law, with regard to the occupied city of Jerusalem and the holy Al-Aqsa Mosque.
It also warned that the ongoing violations and assaults on holy sites, in conjunction with the continuous Israeli incursions into the occupied Palestinian territories, will result in further escalation and represent a dangerous direction that the Security Council and the international community must work to stop immediately, and that the dangerous consequences of unilateral measures aimed at imposing new facts on the ground, such as annexing lands and expanding settlements in the occupied Palestinian territories, violating holy sites in Jerusalem, demolishing houses and expelling residents, which would push the entire region towards more tension and escalation.
Jordan's statement called for finding a political horizon to re-launch serious and effective negotiations between Palestinians and Israelis in order to reach a peace that meets rights and is accepted by the people, and that the Palestinian cause was and will remain the first central Arab cause, and that the two-state solution that embodies the independent and sovereign Palestinian state with occupied Jerusalem as its capital on pre-June 4, 1967 borders, in accordance with international law, the approved references and the Arab Peace Initiative, is the strategic option agreed upon by the international community as the only way to achieve a just and comprehensive peace.
Ambassador Al-Hamoud rejected the accusation of the Israeli representative to Jordan that it had occupied the West Bank in 1950.
In response to these remarks, he said that Jordan never occupied the West Bank, and what happened in 1950 was a union between the two banks of the Jordan River for the Palestinians to exercise the right to self-determination, and half of the Jordanian government was from the West Bank.
He added that this accusation is only lies and misleading information promoted by the Israeli representative.

Jordan News Agency 6-1-2023

***

Foreign Ministry: Vindictive Israeli measures are an assault on UN General Assembly

The Ministry of Foreign Affairs and Expatriates said the so-called retaliation measures declared yesterday by Israel are an assault on the UN General Assembly's request for an advisory opinion from the ICJ on the legal standing of Israel’s illegal domination over the Palestinian people.
“The colonial occupier’s vindictive measures against the Palestinian people are a direct assault on the UNGA's request for an advisory opinion from the ICJ on the legal standing of Israel’s illegal domination over the Palestinian people and the responsibilities of states,” a statement by the Foreign Ministry read.
It said these Israeli measures are “an affront to the ICJ, which is at the apex of the international legal order and the minimum necessary for its maintenance”.
The Foreign Ministry reaffirmed that the international community has a duty to act now to protect its inherent right to seek the counsel and opinion of the ICJ.
“States must ensure that Israel ceases its sanctions against the Palestinian people and submit to the rules-based international order or be prepared to receive the treatment owed to pariah states,” said the statement.

The statement added, “Israel cannot tolerate accountability. It lashes out at its very suggestion. It is used to bullying its way out of any dilemma and getting away with it.”
“It must be confronted with unequivocal international measures that stand on principle and affirm the obligation of all states to comply with the law, including facing accountability when warranted,” it continued.
“Palestine shall continue its pursuit of all peaceful, political, legal, and diplomatic means to realize the inalienable rights of our people to return, self-determination, and to independence and sovereignty in their State of Palestine, with East Jerusalem as its capital.”

WAFA 7-1-2023

***

FM, US Secretary of State discuss consequences of storming Al-Aqsa Mosque

Foreign Minister Ayman Safadi on Friday discussed with US Secretary of State Anthony Blinken the dangerous consequences of storming the Al-Aqsa Mosque / Al-Haram Al-Sharif by the Israeli Minister of National Security.
In a phone call with his US counterpart, Safadi called for mobilizing efforts to preserve the historical and legal status quo in Jerusalem and its holy sites and to prevent the inevitable escalation that will worsen if Israel's violations continue.
Safadi said that what the region needs is a real effort to find a political horizon for resolving the conflict on the basis of the two-state solution, and not more provocative and escalatory measures that try to impose extremist agendas and threaten to trigger new cycles of violence.
Safadi underlined the centrality of the US leading role in efforts to stop unilateral measures that undermine the two-state solution, and in perpetuating calm and putting the peace process on a path that leads to achieving a just and comprehensive peace based on the two-state solution.
The foreign minister expressed appreciation for the clear position declared by the US administration on the need to respect the historical and legal status quo in holy sites and the Hashemite custodianship over them, and on emphasizing the need to stop unilateral measures that push towards escalation and undermine the two-state solution.
The two ministers said that Jordan and the United States will continue their joint efforts to re-launch serious and effective negotiations to achieve a just, lasting and comprehensive peace, which is a regional and international necessity based on the two-state solution.
The two ministers also reaffirmed the robust Jordanian-American partnership and the two countries' keenness to deepen cooperation in various fields.
In the phone call, both ministers highlighted regional and international issues and the efforts exerted to solve crises in the region and establish security and stability.
Safadi also expressed appreciation for the US support to Jordan to empower its economic path and to deal with the repercussions of regional crises.
Blinken said that his country appreciates Jordan's role and King Abdullah's efforts to establish security, stability and peace.

Jordan News Agency 6-1-2023

***

Israel to destroy 58 Palestinian schools

58 Palestinian schools are at risk of demolition in the occupied West Bank and Jerusalem, the Arab Campaign for Education for All revealed.
In a statement issued on Thursday, the campaign expressed deep concern over the Israeli violation of Palestinian children's right to education.
Israeli authorities issued six demolition or stop-construction orders against six schools over the past year, according to the campaign.
58 other schools, serving 6,550 students, were also notified with demolition, the campaign added.

In this regard, the Arab Campaign for Education for All called on the UN concerned agencies to bear responsibility in confronting Israeli demolition policy against Palestinian schools.
The time has come for international institutions to go beyond condemnation and to move to pressure the Israeli occupation to stop its continuous violations against Palestinian education, the statement reads.

The Palestinian Information Center 6-1-2023

***

Israel-Palestine Crisis: UN urges status quo in Jerusalem holy sites

A spokesman for the United Nations underscored the importance of upholding the status quo in the holy sites.
This was in reaction to the controversial visit by Israeli National Security Minister, Itamar Ben-Gvir to the flashpoint Al-Aqsa Mosque compound in East Jerusalem.
UN Secretary-General, Antonio Guterres has always stressed the importance of upholding the status quo in the holy sites, "in line with the special role of the Hashemite Kingdom of Jordan.''
Farhan Haq, the deputy spokesman for Guterres, told a regular news conference.
The secretary-general called on all to refrain from steps that could escalate tensions in and around the holy sites, he said.

Vanguard 8-1-2023

54 عامًا على
"يوم الشهيد الفلسطيني"

يوافق 7 يناير
من كل عام

يُحيي ذكرى
شهداء فلسطين

أقرته
منظمة التحرير

أُعلن عنه
عام 1969

تزامن مع
انطلاقة فتح

أول شهيد فيه
أحمد سلامة

يعد يومًا
وطنيًا

ينظم خلاله
سلسلة فعاليات

231 شهيدًا
خلال 2022
بينهم

53
قطاع غزة

172
الضفة الغربية

6
الداخل المحتل

المصدر: متابعة صفا

وكالة الصحافة الفلسطينية
Palestinian Press Agency